



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٨ - نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ "موديز" تمنح السعودية تصنيف A1 مع نظرة مستقرة



بعيداً عن النفط من المحتمل أن تساهم في رفع النمو المتوسط والطويل الأجل بالمملكة.

وعمدت "موديز" إلى مراجعة وتعديل توقعاتها المالية بشأن العجز، لتصبح توقعاتها لحجم العجز الحكومي من إجمالي الناتج المحلي للفترة (2018-2019) نحو 3,5% و3,6% على التوالي، عوضاً عن توقعاتها السابقة للفترة السابقة البالغة 5,8% و5,2% في المئة.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

منحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني المملكة العربية السعودية تصنيف A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة، في حين رفعت توقعاتها لحجم نمو إجمالي الناتج المحلي السعودي للفترة (2018-2019) لتصبح 2,5% و2,7% على التوالي عوضاً عن توقعاتها السابقة 1,3% و1,5% للفترة ذاتها والمسجلة في شهر نيسان (أبريل) من العام الجاري.

وتتوقع موديز ارتفاع الإنتاج النفطي لتعزيز الاقتصاد، وكذلك تتوقع تطورات في القطاع غير النفطي يساهم في نمو أقوى لإجمالي الناتج المحلي، مبيّنة أن خطط تنويع اقتصاد المملكة

■ الإمارات بين أغنى بلدان العالم من حيث نصيب الفرد من الثروة



صنّف معهد أبحاث بنك "كريدي سويس" في تقريره السنوي التاسع للثروة العالمية، دولة الإمارات العربية المتحدة بين أغنى البلدان من حيث نصيب الفرد من الثروة، حيث بلغ إجمالي ثروات الأفراد في الإمارات 684 مليار دولار (2.5 تريليون درهم)، وبذلك يكون نصيب الفرد 88.17 ألف دولار.

وارتفعت ثروات العالم بنسبة 4.6% لتصل إلى 317 تريليون دولار في الأشهر الاثني عشر من منتصف عام 2017 إلى منتصف عام 2018، ونما نصيب الفرد البالغ من الثروة بنسبة 3.2% الأمر الذي ساهم في زيادة الثروة العالمية إلى مستوى قياسي بلغ 63,100 دولار للفرد.

وبقيت سويسرا أغنى دولة في العالم، حيث بلغ نصيب الفرد من الثروة حوالي 530 ألف دولار، تليها أستراليا في المركز الثاني بـ 411 ألف دولار، ثم الولايات المتحدة ثالثاً بـ 403 آلاف دولار،

وبلجيكا رابعاً بـ 313 ألف دولار.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرّف)

■ الأردن الأفضل إقليمياً في مؤشر مكافحة غسل الأموال



تصدّرت المملكة الأردنية الهاشمية الترتيب الإقليمي الأفضل في مؤشر "بازل" الدولي، الذي يقيس جودة الأطر المعتمدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بينما تم تصنيف طاجيكستان وموزمبيق وأفغانستان ضمن الدول الأكثر خطورة عالمياً في تمرير العمليات المالية المشبوهة. ويصنف تقرير معهد بازل للحوكمة الصادر حديثاً بنسخته السابعة، 129 دولة بحسب مستويات المخاطر، متدرجاً في الترتيب بين الأكثر خطورة في مكافحة غسل الأموال إلى الأدنى، وذلك استناداً بشكلٍ أساسي إلى جودة أطر مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب في كلّ دولة. ووفقاً لتصنيف مؤشر بازل لمكافحة غسل (تبييض) الأموال لعام 2018، احتلت طاجيكستان المرتبة الأولى كأكثر دولة خطورة على الصعيد العالمي بنتيجة 8.30 نقطة، تلتها موزمبيق (8.28)، ثم أفغانستان (8.28)، ولاوس (8.25)، وغينيا بيساو (8.16). أما إقليمياً، فقد كان اليمن الأعلى في المخاطر بين الدول العربية بنتيجة 6.81 نقطة، وجاء في المركز 17 عالمياً. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

■ ارتفاع عجز الميزان التجاري المغربي



ارتفع عجز الميزان التجاري المغربي 8 في المئة إلى 152 بليون درهم (16.7 بليون دولار) خلال الشهور الـ9 الأولى من العام الحالي، متأثراً بارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية. ووفقاً لتقرير "مكتب الصرف"، المشرف على المبادلات الخارجية والنقد الأجنبي، بلغ إجمالي تجارة المغرب السلعية 555 بليون درهم حتى نهاية أيلول (سبتمبر) الماضي، زادت خلالها الصادرات أكثر من 31 بليون درهم، والواردات بمعدل 11 في المئة، أي نحو 20 بليون درهم، وتحسن مؤشر التغطية إلى 57 في المئة. وساهمت الصادرات الصناعية في تحسين إيرادات المغرب من العملات الصعبة التي قدرت بـ 310 بلايين درهم، تتوزع بين 201 بليون صادرات تجارية ونحو 50 بليوناً تحويلات من المغتربين و40 بليوناً إيرادات سياحية صافية و19 بليوناً استثمارات أجنبية مباشرة. وحافظت صادرات السيارات على ريادتها بـ49 بليون درهم من المبيعات معظمها داخل أسواق الاتحاد الأوروبي، وتجاوزت الصادرات الغذائية والزراعية 41 بليون درهم والفسفات 38 بليوناً، وبلغت صادرات أجزاء الطائرات 10 بلايين درهم. المصدر (صحيفة الحياة، بتصرّف)

■ توقعات بنمو اقتصادات دول الخليج العربية



توقعت وكالة "رويترز" أن تنمو اقتصادات دول الخليج العربية على مدى العامين القادمين بفضل تعزيز الحكومات إنفاقها العام، مستبعدة عودة النمو إلى مستويات الطفرة التي حققتها قبل انخفاض أسعار النفط عام 2014. ووفقاً لـ "رويترز" سينمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي 2% هذا العام و2.5% في 2019 و3% في 2020، في حين من المتوقع تسارع النمو في الإمارات والكويت وقطر في 2019 ومواصلته الارتفاع أو حفظه على ذلك المستوى في 2020. ومن المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارات 3.1% العام القادم و3.5% في 2020 بعد ارتفاعه 2.5% هذا العام.

ومن غير المتوقع أن تسجل البحرين وسلطنة عُمان، ارتفاعاً في النمو العام القادم، إذ من المتوقع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي للبحرين إلى 2.8% العام القادم و2.6% في 2020 من 2.9% هذا العام وأن يتراجع نمو سلطنة عمان إلى 3 و2.7 في المئة من 3.1 في المئة.

المصدر (رويترز، بتصرّف)

من المتوقع أن تنمو اقتصادات دول الخليج العربية على مدى العامين القادمين بفضل تعزيز الحكومات إنفاقها العام، مستبعدة عودة النمو إلى مستويات الطفرة التي حققتها قبل انخفاض أسعار النفط عام 2014.